ضميرا مستترا يعود على كل هو الرابط ويرجح الاول ان النايب عليه
المفعول الاول ويرجح الثاني عدم الحذف وانه قوي كلا بالنصب
على انه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على انه نايب
فاعل وهذا احسن من ذينك وقول البعض اسم مفعول
على هذا واجب النصب هو المفعول الاول سهو ظاهر   بلا
معا متعلق بيعطي وافاد به انه لا يشترط في عمل اسم
المفعول ازيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله
وكل ما قرر الخ فليس تاكيدا له كما زعم   والا اشترط الاعتماد الخ
اقتصر عليه هنا من الشرطين لانها اللذان ذكرهما المصنف هم
الفاعل والا فيشترط ايضا ان لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل
فهو كفعل الخ لا يظهر كون الفا تفريعية على الكلية
السابقة لانها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المصوغ
للمفعول بل ربما يفيد خلافه الا ان يقال المفرع مطلق
العمل وفيه ما فيه والاولى انها فصيحة عن شرط مقدر كما
يشير الى ذلك قول الش فاذا استوفى ذلك الخ والفا في قول الش
فاذا استوفى ذلك فصيحة ايضا عن شرط مقدر   في معناه
ليس المراد المعنى المطابقي لاختلافهما فيه فان المعنى المطابقي
لاسم المفعول حدث واقع على ذاته وتلك الذات وللفعل
المصوغ للمفعول حدث واقع على ذاته وزمن ذلك الحدث بل
المراد المعنى التضمني وهو الحدث الواقع على الذات بقي ان
الكلام في العمل لا في المعنى واجيب بان الناظم يجوز باطلاق السبب
وارادة المسبب لضيق النظم عليه فان عمل اسم المفعول عمل فعله
مسبب عن كونه بمعناه وعلى هذا فقول الش وعمله عطف

تفسير

تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرمز الى ذلك التفريع بقوله فان كان الخ
كفافا بفتح الكاف ما كف عن الناس واغنى من الرزق كما في
القاموس   وقد يضاف ذا الخ اي اجراله مجرى الصفة المشبهة
وانما خص الاضافة بالذكر مع ان الجاري مجرى الصفة المشبهة
المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب
على التشبيه بالمفعول به او على التمييز نحو هذا مضروب
الاب او ابا وهذا قايم الاب او ابا لانها الاكثر او لكونهما متلازمين
بحيث جاز احدهما جاز الاخر افاده الشاطبي قال في التصريح
اذا اجري اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ودفع السببي
كان رفعه اياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها
لا على النيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قال الموضح في
الحواشي ثم تعقبه فقال هلا قيل بان الرفع على ما يقتضيه حال
اسم المفعول اهـ ونجابه بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد
به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي
على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة
وعلى التمييز ان كان نكرة ويجره بالاضافة اهـ ملخصا   معنى
اي من جهة المعنى لكونه نايب فاعل قبل الاضافة   بعد تحويل
الاسناد عنه الخ اي لان الوصف عين مرفوعه في المعنى
فلو اضيف اليه من غير تحويل لزم اضافة الشي الى نفسه
وهي غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغنا عنه
فلا طريق الى اضافته الا بتحويل الاسناد عنه الى ضمير يعود
الى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة لاستغنا
الوصف بالضمير ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجرا وصف المتعدي

Copyright © King Saud University